



عن صديقي #سعید_الجن:
«المُحَافَظَةُ على أَطْلالِ «الدَّوْلَةِ» يَفْتَضِي،
في عِدَادِ ما يَفْتَضِي، تَوْهِينِ «الدَّوَيْلَةِ» وإِضَاعَافِهَا.
أَثْمَانُ التَّوْهِينِ بَحْسَةً مَهْمَا بَدَتْ، لِلْوَهْلَةِ الأُولَى، بِأَهْطَةٍ...».

amam
للوثائق والأبحاث
Documentation & Research



سجال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للتوثيق والأبحاث

لقاء مع العلامة السيّد علي الأمين

لبنان يجمعنا والدولة مرجعنا



السيّد علي الأمين

وأما سؤالكم عن النتائج لهذا الدخول في الحرب فقد كشفت عنه الوقائع والأحداث أثناء الحرب وبعد الاتفاق الساري على وقف إطلاق النار، فإن لبنان إذا كان قبل هذه الحرب في وضع لا يُحسد عليه فإنه بعد وقف إطلاق النار في هذه الحرب أصبح في وضع يُرثى له بما أصابه من المآسي والويلات بسبب الخسائر في الأرواح والتهدية للسكان والتدمير للممتلكات، مناظر لم تشهد الطائفة الشيعية مثيلاً لها من قبل. ونأمل أن تأخذ الطائفة مما جرى دروساً تُعينها على النهوض والتغيير وعلى عدم الوقوع مجدداً في أتون الحروب وويلاتها.

• ماذا عن واقع الشيعة اللبنانيين اليوم؟ وماذا عن مستقبل الطائفة الشيعية في لبنان، وكيف الخلاص من الأزمات المتتالية التي تقع فيها؟ وما الرأي بالنسبة إلى علاقتها الحالية بالنسبة إلى المكونات الطائفية الأخرى في لبنان؟ وكيف تنظرون إلى ماذا يجب أن تكون عليه؟ وهل الالتزام بلبنان كوطن نهائي والدولة اللبنانية كحاضن لمختلف المكونات، والشيعة ضمنهم، هو خيار يمكن أن يتماهى دينياً وفقهياً مع الأصول الدينية الشيعية، وهل هناك مُسند فقهي شيعي يتماهى مع الفكرة الوطنية؟

- لقد عبّرنا عن هذه التساؤلات في الرسالة الأخيرة التي أرسلناها إلى الشيعة اللبنانيين قبل صدور الاتفاق على وقف إطلاق النار في الحرب المفروضة على لبنان، وكانت تحت عنوان:

ما هو المطلوب من اللبنانيين الشيعة؟ وأوردنا فيها ما يلي:

تتوجه الأنظار إلى اللبنانيين الشيعة في هذه الفترة العصيبة التي تمرّ على لبنان، كما توجّهت إليهم في فترة حرب تموز ٢٠٠٦، وقد أثّرت في حينها مجموعة من الأسئلة حول الدور والانتماء والمستقبل والمصير داخل الوطن والمحيط، ومن تلك الأسئلة التي يُعاد طرحها اليوم سؤال: ما هو المطلوب من الشيعة حالياً؟ والجواب على هذا السؤال اليوم هو ما قلناه في تلك الفترة، وهو لزوم توجيه هذا السؤال أولاً إلى الواجهة السياسية في الطائفة الشيعية التي امتلكت زمام القرار السياسي والعسكري في الجنوب منذ عقود، لأن عموم أبناء الطائفة الشيعية في لبنان لم يكن لهم رأي في الحروب التي وقعت على أرضهم وفي وطنهم. وهم كانوا قد عبّروا عن آرائهم وتطلعاتهم منذ سبعينيات وثمانينات القرن الماضي في محطات عديدة عندما اقتطع الجنوب اللبناني من الدولة اللبنانية وصار تحت سلطة الأحزاب والتنظيمات المسلحة، ورغم الضغوط التي كانت تُمارس على أهل الجنوب في تلك الفترة كانت أصواتهم ترتفع مطالبة بمشروع الدولة وبسط سلطتها الكاملة على الجنوب اللبناني أسوةً بغيره من المناطق اللبنانية. وهم - أبناء الطائفة الشيعية - لم يختاروا قيادتهم السياسية والدينية إلا لاعتقادهم أن هذه القيادات تعمل على

العلامة السيّد علي الأمين، أستاذ في علم الفقه والأصول، تخرّج على يديه الكثير من أهل العلم والفضلاء؛ عالم لبناني عضو مجلس حكماء المسلمين؛ شغل منصب مفتي صور وجبل عامل سابقاً، واشتهر بمواقفه الجريئة المعارضة لولاية الفقيه؛ أبعد من مدينة صور بقوة السلاح غير الشرعي لمعارضته اجتياح بيروت خلال أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨، لكنه واصل النضال بفكره ومواقفه من أجل مستقبل أفضل للطائفة الشيعية وقيام دولة المؤسسات والقانون في لبنان؛ يُعرف بإيمانه العميق بالحوار والعدالة الاجتماعية، وبجرائته في مواجهة التحديات لتعزيز العيش المشترك والوحدة الوطنية والقيم الإنسانية والدينية. ولأجل الاطلاع على موقفه مما يجري الآن على الساحتين الشيعية واللبنانية، كان لنا «فان رقم ٤» هذا اللقاء معه.

• كيف تصفون الواقع الذي كان سائداً قبل الحرب الأخيرة في لبنان، إن على المستوى السياسي اللبناني بشكل عام أو على مستوى الطائفة الشيعية ومؤسساتها الدينية بشكل خاص؟

- الوضع في لبنان قبل الحرب الأخيرة لم يكن جيداً على مستويات عديدة، وقد وصل إلى مرحلة لا يُحسد عليها في السنوات الأخيرة؛ فعلى المستوى السياسي حصل الشلل في مؤسساته الدستورية: فراغ في رئاسة الجمهورية بسبب عدم قيام المجلس النيابي بواجبه في انتخاب رئيس، وشلل حكومي بسبب استقالة الحكومة وقيامها بتصريف الأعمال، واقتصاد متدهور. هذا الوضع الذي وصلت إليه البلاد، والمستمر حتى اليوم، لم يكن خاصاً بالطائفة الشيعية، بل هو شمل كل الطوائف في لبنان ومناطقه. وقد حصل هذا في عهد ما يُسمى (الثنائي الشيعي) باعتباره القيادة السياسية المهيمنة بقوة السلاح على الطائفة الشيعية، بل على كل لبنان. كانت الطائفة الشيعية في لبنان أسوأ حالاً من غيرها على مستوى إدارتها الداخلية، حيث غابت عنها التعددية السياسية والثقافية بسبب القمع وفرض الرأي السياسي الواحد عليها والتوجه الفكري والديني الذي يخدم سياسة الثنائي وارتباطاته الخارجية. ولذلك لا يمكن الحديث عن دور ناجح للمؤسسات الدينية للطائفة سياسياً ودينياً واجتماعياً في ظل التبعية والانقياد لتلك الهيمنة المُطبقة عليها وعلى كل مؤسسات الدولة التي جعلت من المسؤوليات والمناصب الدينية وغيرها تابعة لهوى القيادة السياسية للطائفة الشيعية، فكانت تلك المؤسسات الدينية كغيرها من المؤسسات الأخرى خاضعة لتوجهات ومصالح القيادة السياسية للطائفة.

• ما هو تقييم السيّد بالنسبة إلى الحرب التي دخلنا مرحلة سريان وقف إطلاق النار فيها؟ كيف تنظرون إلى مسألة الدخول فيها؟ ما هي نتائجها وانعكاساتها على شيعة لبنان؟

- لقد عبّرنا عن رأينا في الدخول بهذه الحرب بعد اندلاعها في سنة ٢٠٢٣، وقلنا بأن هذه الحرب لن تنفع غزّة وستجلب الضرر إلى لبنان وتجعله في دائرة الخطر، وقلنا بأن لبنان هو جزء من العالم العربي، ولا يمكنه أن يدخل وحده في حرب غير متكافئة، ولا يجب عليه الدخول فيها، لأن التكليف بها فاقد لشروطه، وهي القدرة والاستطاعة. وعلى كل حال فإن لبنان الدولة لم يكن له رأي في هذه الحرب ولا في ما سبقها من حروب.

وهذا الرأي لنا في رفض جرّ لبنان إلى الحرب كان قد نُشر في عدة وسائل إعلامية، ولكن كما يقال في المثل العربي المشهور: «لو كان يُطاع لقصير رأي!»...

محتويات العدد

| | |
|---|-----------------------|
| لقاء مع السيّد علي الأمين | صفحة ٢٥١ |
| مُعاناة سكان الشريط الحدودي مستمرة وتشاؤم حول إمكانية العودة إلى بلداتهم (أحمد خواجة) | صفحة ٤٥٣ |
| ندوة لـ «جنوبية» و«أمم للتوثيق والأبحاث» تستشرّف «دلالات ومآلات الحدث السوري»... | صفحة ٤ |
| عن شهادات المعتقلين السابقين في السجون السورية | صفحة ٦٥٥ |
| إيران الخمينية ودعوى المقاومة (١) (عادل إسماعيل) | صفحة ٨٥٧ |
| يوميات وقف إطلاق النار، تحت النار | صفحة ١٢٥١ و١٢٥٩ و١٢٥١ |

عام مضى وقلق مستمر

أما وقد انقضى عام حمل معه الكثير من الحزن حيناً والفرح أحياناً، تاركاً وراءه ندوباً وتغيّرات على جميع المستويات، شهدنا فيه حرباً ضروس، أصبحت اليوم معلّقة على حافة «اتفاق» غامض البنود، أو هكذا أريد له أن يكون، مُثقل بالتفسيرات والمزايدات؛ فرى مدمرة هُجّر أهلها ولا يعلمون حتى الآن ما إذا كانوا سيعودون إليها؛ جُثث ما زالت مُلقاة على أرض المعارك ولا تعلم لمن هي، والأهالي في انتظار عودة أولادهم غير مطمئنين هل سيحصلون عليها لتكريمها بدفنها أم لا؛ «ملفات» عودة وإعمار وترميم ما زالت تنتظر رسوياً على برّ اليقين، تتقاذفها الشعارات والأرقام والعراضات والأوهام والوعود؛ تعقيدات وتطوّرات إقليمية وخطّ أوراق وأعباء اقتصادية وأمنية كبيرة ونزوح جديد.

ومع دخولنا عاماً جديداً وواقعاً يفرض ظروفًا مغايرة، ومع أن البدايات غالباً ما تكون فرصة للأمل والتغيير، إلا أن الأخبار الواردة يومياً من جنوب لبنان، وما نرصده من تصاعد يومي مستمر على مؤشرات إكمال التدمير، وما يتواتر حول نيّة الجيش الإسرائيلي تمديد فترة بقائه إلى أجل غير محدّد في المناطق التي يُسيطر عليها، يُثير قلقاً عميقاً، وكأننا دخلنا في حال من الاحتلال الدائم.

مقابل هذا الفراغ والقلق وانعدام اليقين هناك من يملأ الفضاء بالصراخ والتهديد والاتهام وتحميل المسؤوليات، وكأن كل الواقع الموجود في جنوب لبنان الآن يُراد له أن يكون حجة، بالنار والحديد والدمار والدماء من أجل إثبات صوابية الخيارات المأزومة التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه، وكأنه يُراد التأكيد على أصحّية هذه الخيارات اليوم على حساب دمارٍ تسبّب به أصحاب هذا الخيار، برعونة، على الناس وأرزاقها ومستقبلها وخياراتها.

وفي مواجهة هذا المشهد المأزوم، ثمة من أخذ على عاتقه مهمة التصدي لتحديد الخيارات الأسلم والأحكم والأصح في ما يخص حاضره هذه البلاد ومستقبلها، وإنقاذها من سطوة الخيارات المأزومة. إلا أنه من الأهمية بمكان النظر إلى أن أي مشروع وأي كتلة وأي خيار، على أهمية وضرورة وجوده في كل آن، وخصوصاً في ظلّ التبدلات العميقة الحاصلة، داخلياً وخارجياً، يجب أن تنطلق من قراءة شاملة ودقيقة لوضع البلد بأكمله، ببنائه وتاريخه وواقعه. فلا يصح أن تُبنى مشاريع على ردود أفعال أو حسب ظروف مؤقتة، وخصوصاً أن هناك من يحاول التركيز على هذه الظروف لإعادة ترميم خطابه وإعادة رمي البلاد في أتون جديد من الأزمات والصراعات والحروب غير آبه بما أوصل إليه البلاد والعباد.



نريد قبل سنوات عديدة، وجاء فيه: «منذ عهد مضت ولبنان كان واحة للحرية في العالم العربي؛ وقد شكل نموذجًا حضاريًا في العيش المشترك القائم على الانفتاح والتسامح بين مختلف الطوائف اللبنانية وأعطى بذلك مثالاً على تجربة إنسانية ناجحة في احترام الآخر و القبول به وبند التعصب الذي يشكل سمة من سمات الجهل والتخلف؛ وقد بقي رباط العيش المشترك يجمع اللبنانيين المتمسكين بوطنهم لبنان بالرغم من كل ما حصل على أرضه من حروب ونزاعات لا يتحمل الشعب اللبناني المسؤولية عنها وإنما كانت حروب الآخرين الذين استفادوا من ضعف الدولة اللبنانية في تلك المرحلة يُقيموا دويلات الشوارع والزوارب والمناطق. واللبنانيون اليوم كما في الأمس كانوا ولا يزالون متمسكين بلبنان الواحد ومشروع الدولة الواحدة التي تشكل مرجعية لكل اللبنانيين في مختلف الحقول والميادين من خلال نظام سياسي يجعل منها دولة الإنسان التي تحترم مختلف العقائد والمذاهب والأديان من دون أن يكون هناك امتيازات في الحقوق لطائفة على أخرى ولا لفردي على آخر من خلال الانتماء الديني للطوائف والأفراد الذين يجب أن يكونوا متساوين أمام القانون في الحقوق والواجبات؛ وقد استجاب اتفاق الطائف لمعظم طموحات الشعب اللبناني في إرساء دعائم دولة المؤسسات والقانون.

ونحن نتطلع إلى اليوم الذي تصبح فيه الدولة اللبنانية هي المسؤولية وحدها عن الأمن والدفاع وعن السياسة والاقتصاد وعن سائر المهام التي تقوم بها الدول حيال شعوبها وأوطانها وأن تكون الدولة التي ينخرط فيها الجميع وينضوي تحت لوائها الجميع وأن تكون وحدها، من خلال مؤسساتها، صاحبة القرار ومرجعية الحل عند حصول الاختلاف بحيث يقبل الجميع بأحكامها وتنفيذ قراراتها بدون استثناء على قاعدة أن يكون الولاء للوطن والدولة، وليس للطائفة أو الحزب أو الزعيم السياسي أو الديني. ولتحقيق هذه الغاية يجب إدخال مجموعة من الإصلاحات وإعادة النظر في بعض السياسات الإدارية المعتمدة لفترة طويلة من الزمن والتي جعلت ولاء المواطن لطاقته أو لزعيمه الطائفي، لأن تلك السياسات التي توافقت عليها السياسيون جعلت من الزعيم مصدرًا لكل الخدمات التي تُقدّم إلى أبناء طائفته بحيث أصبح في نظر أبناء طائفته هو المعطي والمنع؛ وهو الدولة بنظر أصحابه وأتباعه؛ وهو القانون والنظام. ولذلك يجب أن يبقى في السلطة على الدوام وإن أساء إليها أو خرج عنها، وليس المعطي هو المؤسسات التابعة للدولة والمنبثقة عنها، ولذلك يجب إخراج الخدمات من أيدي الأحزاب والزعامات وجعلها محصورة بالدولة اللبنانية ومؤسساتها وليس بالأشخاص والأفراد، وبذلك يُصبح ارتباط المواطن بدولته التي تضمّن له حقوقه وليس بالحزب وزعيم الطائفة الذي يجعل منها سلاحًا يُضعف الدولة ومؤسساتها عندما يشاء خدمة لأغراض الشخصية أو وفاة لارتباطاته الخارجية. ومن الإصلاحات التي نتطلع إليها في وطننا لبنان والتي تُخرج شعبه عن دائرة الفرز الطائفي والتطرف الديني والمذهبي أمور متعددة: منها: إعادة النظر في مناهج التعليم والبرامج التربوية والعمل على توحيدها في مختلف المراحل والقطاعات الخاصة والعامة وإلغاء التعليم الديني من المدارس التي يجب أن تنحصر مهمتها في التربية والتعليم والتنشئة الوطنية، أما التعليم الديني فهو مهمة الكنائس والمساجد ورجال السلك الديني الذي يحتاج بدوره إلى الإعداد والتنظيم بما ينسجم مع روح العصر والعيش المشترك الذي يستدعي ثقافة الانفتاح والتسامح.

ومنها أيضًا، إعادة النظر في تشكيل الأحزاب السياسية ومنع قيامها على أسس دينية ووطنية بل يجب تشكيلها وقيامها على أساس البرامج السياسية والاجتماعية التي تهتم كل المواطنين ليُصبح التمثيل للمواطنين تمثيلًا سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا وليس تمثيلًا طائفيًا ودينيًا، وبذلك تُؤسس لمجلس نيابي يقوم اختيار المواطنين لأعضائه على أساس من المشاريع الوطنية السياسية والبرامج الاقتصادية والإصلاحات الاجتماعية بعيدًا عن التعصب المذهبي والطائفي وبذلك نعرّز حالة الانصهار الوطني والتنافس الديمقراطي في عملية بناء لبنان المستقبل، لبنان الاستقرار والازدهار، ليعود لبنان لؤلؤة الشرق ونموذجًا حضاريًا في أرقى وأسمى العلاقات الانسانية في المنطقة والعالم. ■

وقد تكلم العلماء والفقهاء من المذهب الشيعي في مسألة ولاية الفقيه، وقد رفضها الكثير منهم، ولذلك هي لا تُعتبر من مسائل العقيدة عند الشيعة، وقد رأينا في إيران إبان ما سُمي بـ«الحركة الخضراء» خروج الملايين مُعلنين عن عدم قبولهم برأي الولي الفقيه ومنهم علماء، فهل هؤلاء ليسوا شيعة! بل، هم مسلمون شيعة، وهم لم يرتكبوا شيئًا خلاف العقيدة الشيعية عندما رفضوا رأي الولي الفقيه.

فالبحث في علم الفقه عن ولاية الفقهاء في الأصل كان بعيدًا عن السلطة السياسية على الأفراد والجماعات والأنظمة والحكومات، وقد تعرّض الفقهاء للبحث عنها في كتبهم وأبحاثهم الفقهية نفيًا وإثباتًا في موضوعات الأحوال الشخصية للأشخاص الفاقدين لأهلية إجراء العقود والمعاملات بسبب اختلال بعض الشروط المعتمدة عند العقلاء والشرع في نفوذ معاملاتهم وعقودهم والتزاماتهم كالبلوغ والعقل والرشد فإذا فقد الشخص شرطًا من هذه الشروط أو غيرها مما هو مُعتبر فقد أصبح هذا الشخص فاقداً لأهلية إجراء المعاملات والعقود ولو أوقع عقدًا في هذه الحالة لم يكن نافذًا في حقه ولا ترتب عليه الآثار والالتزامات ولا يكون مشمولاً بقاعدة نفوذ العقود المستدلّ عليها عند الفقهاء بقوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾، فهو شخص مسلوب العبارة على حد ما ورد على أسنة علماء الفقه والأصول. ولذلك يكون الفاقد لها كلاً أو بعضًا، قاصرًا يحتاج إلى الولي الذي يتدبّر أموره ويرعى شؤونه وينظر إلى المصلحة في معاملاته وعقوده.

وهذا يعني أن الدراسة كانت لمسألة ولاية الفقيه تقع في إطار البحث الفقهي عن ولاية الأب والجد على الصغير وولاية عدول المؤمنين على الذي فقد وليه، كاليتيم والغائب وغيرهما ممن يحتاج إلى من يقوم مقامه في معاملاته الشخصية واقتصرت ولاية الفقيه على هذه الموارد وأشباهاها.

ولذلك أسس الفقهاء قاعدة فقهية بشأن هذه الولاية استنادًا إلى النصوص الشرعية والروايات مفادها أن الفقيه هو «وليٌّ مَنْ لا وليَّ له»، فتكون ولايته متأخرة - على تقدير ثبوتها - عن ولاية الأيوين ولا تكون ثابتة في الأصل ولا شاملة للشخص الذي يكون وليًا لنفسه وعلى نفسه لاكتمال عناصر شخصيته الحقوقية بتوفّر الشروط المعتمدة في نفوذ معاملاته وتصرفاته.

وبهذا المعنى تكون الولاية المُشار إليها ليس لها علاقة بالمعنى السياسي المتداول عن السلطة السياسية على الإطلاق.

والخلاصة، أن مسألة ولاية الفقيه لم تكن في الأساس مسألة سياسية، والبحث عنها في الفقه الشيعي كان سابقًا في إطار الولاية على الإفتاء بمعنى الأهلية العلمية والدينية لإصدار الفتوى، وعلى ما تقدّم ذكره مما يسمّى بالوصاية، كطلاق الغائب والولاية على الصغار والقاصرين وعلى فاقدي الأهلية، لإدارة شؤونهم الإنسانية والاجتماعية، كما بيّناه. وقد أخذت الطابع السياسي بداية في إيران في أوائل القرن التاسع عشر، حين نشب صراع بين بعض العلماء ومُقلّديهم المؤيدين لتقييد صلاحيات الشاه الحاكم، وقد أُطلق عليهم اسم فريق المشروطة وبين بعض آخر من العلماء ومُقلّديهم الراضين لذلك، وقد أُطلق عليهم اسم فريق المُستبَدّة. وأعطيت في عصرنا من جديد ولاية الفقيه البعد السياسي في أواخر القرن العشرين مع قيام الثورة الإسلامية في إيران من أجل إعطاء الفقيه القائد صلاحيات دينية واسعة في قيادة الثورة والدولة بعد ذلك لمنع الاعتراض عليه باسم الدين. هذا موجز عن نظرية ولاية الفقيه ومَن أراد التوسّع فليرجع إلى كتابنا المطبوع تحت عنوان «ولاية الدولة ودولة الفقيه».

• هل في الإمكان تبلور مشروع وطني لشيعية لبنان يعتمد على الأصول الدينية كخيار وطني لبناني شيعي بموازاة المشاريع الموجودة حاليًا إن كان مشروع «حزب الله» أو مشروع «حركة المحرومين - أمل» اللذين أوصلا الطائفة إلى حالة الانهيار الحالية؟

- لا يوجد مانع من قيام رؤية سياسية جديدة للطائفة الشيعية في لبنان على أساس الثوابت الوطنية من العيش المشترك بين جميع الطوائف اللبنانية والولاء للبنان الوطني النهائي لجميع أبنائه والمرجعية الوحيدة لدولة المؤسسات والقانون، ونحن لسنا مع الوصاية على الطائفة الشيعية، ولا مع الوكالة الحصرية في تمثيلها لأي حزب أو تنظيم أو زعيم؛ فالطائفة أكبر من كل الأحزاب والتنظيمات والزعامات، وهذا الأمر يعتمد على رأي أبناء الطائفة وخياراتهم بعد الاستفادة من التجارب التي مرّت بها الطائفة عبر عقود من الزمن أوصلتهم إلى الأوضاع الحالية.

والذي أراه أن الأحزاب يجب أن تقوم على المشاريع الوطنية التي تنطلق من حاجات المواطنين في وطنهم، وليس من خلال انتماءاتهم الطائفية والمذهبية، لأن قيام الأحزاب السياسية على أسس طائفية أو دينية يساهم في زعزعة الوحدة الوطنية، لأنه يؤدي في النهاية إلى الفرز الطائفي والديني داخل الشعب الواحد والوطن الواحد، بل يعكس ذلك على الطائفة الواحدة، حيث إنه يصنّف المواطنين بين مؤمنين منتسبين إليه وغير مؤمنين لا ينتسبون إليه، وقد قدّمت تصوّرًا عن لبنان الذي

تحقيق مشروع الدولة الواحدة التي تنتظم فيها جميع الطوائف اللبنانية، بما في ذلك الطائفة الشيعية، التي أمنت بالعيش المشترك مع سائر الطوائف والذي تنبثق منه مؤسسة الدولة الواحدة التي ترعى الجميع وتكون هي المسؤولة وحدها عن الوطن والمواطن في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من الحقول والميادين التي تتولّى شؤونها الدول في شعوبها وأوطانها.

إن دولة المؤسسات والقانون ليست انعكاسًا لرؤية أيديولوجية خاصة بطائفة أو حزب أو جماعة خصوصًا في المجتمعات المختلفة والمتعددة كما هو الحال في لبنان البلد المتعدّد الطوائف الذي تنبثق منه فكرة الدولة وتنشأ من خلال عقد اجتماعي بين جميع الفئات تنكّس ميثاقًا وطنيًا يتجاوز الأطر الضيقة والنظرات الأحادية. وقد التزمت بهذا العقد الاجتماعي كل الطوائف اللبنانية على اختلاف مذاهبها وأديانها بما فيها الطائفة الشيعية منذ قيامه لبنان، ولا يزال هذا الأمر أساسًا يحظى بإجماع اللبنانيين من كل الطوائف، وهو اليوم أكثر رسوخًا وثباتًا في نفوسهم وقناعاتهم، وهم اليوم أكثر تمسكًا به كثابتة من ثوابت لبنان الوطني النهائي الذي لا يتبدّل مهما تغيّرت الظروف وتبدّلت الأحوال. وهذا الذي ذكرناه من مشروع الدولة، المسؤولة وحدها عن الشعب والوطن، كان جزءًا لا يتجزأ من مشروع الإمام موسى الصدر الذي أعطته الطائفة الشيعية التأييد على أساسه لما فيه من تأكيد لوحدة الوطنية التي تعاضم قوتها وتزدهر إمكاناتها من خلال مشروع الدولة الواحدة، ولذلك، قال في زمن انتشار السلاح بأيدي الأحزاب والتنظيمات الخارجة عن الدولة في مجلة «الحوادث» تاريخ ٣٠ تموز ١٩٧٨: «لا حلّ للبنان إلا في إقامة الشرعية ولا شرعية إلا بتدوير الدويلات أيًا كانت صيغتها وشكلها وفعلها»، وقد كان مشروعه في غاية الوضوح في شأن الانتماء الوطني والعربي للشيعية اللبنانية والاندماج الكلي في مشروع الدولة الواحدة. والمطلوب من الذين يقودون الطائفة الشيعية اليوم أن يُعلنوا حالًا عن اعتمادهم الدولة اللبنانية مرجعيةً وحيدة والتخلي عن كل ما يتنافى مع سيادتها ويمنع من قيامها بكامل مسؤولياتها على كل أراضيها.

ويؤجّه هذا السؤال نائيًا إلى أبناء الطائفة الشيعية، فإنه على رغم الجراح النازفة والنزوح من الديار والتجوير والدمار يجب عليهم مطالبة الذين يقودونهم وسؤالهم عن أسباب الانهيار الذي أوصلهم وأوصلوا لبنان الوطن إليه في عهدهم وأمام أعينهم. فبدون المطالبة والاعتراض منكم سوف تتكرّر المآسي، وبدون النقد لن يتحقق إصلاح.

قولوا لقياداتكم السياسية ليس المطلوب تذكيرنا في المناسبات بأقوال الإمام الصدر ومواقفه، المطلوب هو الإعلان اليوم عن بدء العمل الجاد بمشروعه؛ فالإمام أراد من كلامه الذي نقلناه عنه عودة الجنوب إلى أحضان الدولة اللبنانية التي تشكل المرجعية الوحيدة للبلاد في مختلف الشؤون والمجالات وهي الحَكَم في فصل الخلافات والمصدر الوحيد في اتخاذ القرارات خصوصًا تلك المتعلقة بالسلم والحرب.

ونتمنى على المرجعية الدينية في العراق وناشدها أن تنظر إلى ما وصل إليه حال المواطنين الشيعة في لبنان وأن تُصدر توجهاتها إلى قياداتهم السياسية وأحزابهم باعتماد الدولة اللبنانية كمسؤولة وحدها عن الأمن والدفاع مثل ما توجّهت به المرجعية قبل فترة وجيزة إلى الأحزاب والتنظيمات المسلحة في العراق بضرورة الرجوع إلى الدولة العراقية. ويتنفيذ تلك التوجيهات يتحقّق مشروع الإمام الصدر المتمثل بالدولة الواحدة التي ينضوي جميع اللبنانيين تحت لوائها، ويتمّ التأسيس لخروج لبنان من محنته وقيام دولته المسؤولة وحدها عن الشعب والوطن، وننتقل جميعًا بالعمل من أجل تحقيق الأهداف لأهلنا الصابرين وشعبنا الصامد الذي يستحق الحياة الآمنة والمزدهرة.

• هل ولاية الفقيه، بما يجسده مشروع الثورة الإسلامية في إيران، هي في أصل الدين والعقيدة أم أنها خيار ويمكن للمقلّد الشيعي أتباع خيارات أخرى ضمن الطائفة دون أن يكفر أو يخرج عن الملة؟

- مسألة ولاية الفقيه تُعدّ من مسائل الفروع الفقهية في علم الفقه، وليست ولاية الفقيه من المسائل العقائدية عند المسلمين الشيعة، فالمسائل التي تكتسب صفة (واجبة الاعتقاد) هي المسائل المتفق عليها في أمور العقيدة سواء في أمور أصول الدين، أو في أمور فروع الدين، بينما ولاية الفقيه ليست من أصول الدين المعروفة عند الشيعة، وليست أيضًا من فروع الدين المتفق عليها عند علمائهم، فهي مسألة خلافية، والمسألة الخلافية ليس لها صفة (العقائدية) لأن المسألة العقائدية لها صفة الاتفاق وصفة الضرورة والمسلمات. فمثلًا الإمامة عند الشيعة هي من المسائل الثابتة والمتفق عليها عندهم، فلا يمكن لشيعي أن يؤمن بها ولاخر أن لا يؤمن بها ويبقى شيعيًا، لأن الإمامة من العقائد عند الشيعة، أو لا يمكن لشيعي أن يقول أنا مؤمن بوجوب الصلاة ولشيعي آخر أن يقول أنا لاؤمن بذلك، لأن وجوب الصلاة من المعتقدات والمسلمات المجمع عليها عند المسلمين، فإذاً المسألة العقائدية هي التي تكتسب صفة الثبات والمسلمات وهي من مسائل الاتفاق.